

الراشد يهنئ نظيره في جمهورية أيرلندا



علي الراشد

بعث رئيس مجلس الأمة علي الراشد برقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية أيرلندا سيان باريت ورئيس مجلس الشيوخ بادي بورك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

الخرينج استقبل السفير الباكستاني

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة مبارك بنithe الخرينج في مكتبه أمس سفير دولة الكويت لدى باكستان نواف عبدالعزيز العنزي. جرى خلال اللقاء التباحث حول آخر المستجدات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

حضر المقابلة رئيس لجنة الصداقة الكويتية - الباكستانية العضو أحمد المليفي.

أنهت تقريرها بشأن ملف إسقاط الفوائد بحضور الوزير الشمالي «المالية» البرلمانية وافقت على إنشاء صندوق الأسرة لحل مشكلة القروض

■ المشروع يشمل المقترضين من البنوك الإسلامية والتقليدية وشركات التمويل الإسلامي والتقليدي
■ كل من دخل «المعسرين» وكان قرضه قبل 30 مارس 2008 يحق له الدخول في صندوق «الأسرة»



(تصوير: صالح محمد)

الزائلة متحدثا عقب اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

■ آلية عمل الصندوق تركز على شراء أصل الدين مع إسقاط الفوائد والعوائد عن تلك القروض
■ الزائلة: الصندوق يشمل حسب الرغبة كل من اقترض في فترة ما قبل 30 مارس 2008

البنوك بعد هذا التاريخ. وأشار أن اللجنة المالية انتهت من تقريرها في هذا الشأن وسترفعه إلى المجلس لمهيدا لإدراجه على جدول أعمال مجلس الأمة والتصويت عليه من قبل الأعضاء في جلسة الثلاثاء.

هذه الفترة المحددة سلفا تم اعداد جدولته بينه بعد هذه الفترة «30 مارس» يحق له الدخول في صندوق الأسرة مشيرا إلى أن تحديد تاريخ 30 مارس 2008 يأتي كون الضوابط القانونية «قبل هذه الفترة لم تكن صحيحة» الأمر الذي تداركه

صندوق المتعثرين وكان قرضه قبل 30 مارس 2008 يحق له الدخول في هذا الصندوق «الأسرة» سواء كان قرضه مقدما من البنوك الإسلامية أو التقليدية أو شركات التمويل الإسلامي والتقليدي.

موضحا أن آلية عمل الصندوق تركز على شراء أصل الدين مع إسقاط الفوائد والعوائد عن تلك القروض. وأضاف الزائلة أن الصندوق يشمل المقترضين من البنوك الإسلامية والتقليدية وشركات التمويل الإسلامي والتقليدي مضيفا أن كل من دخل

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي. وأكد رئيس اللجنة النائب يوسف الزائلة في تصريح صحافي إنشاء صندوق باسم «صندوق الأسرة» يشمل حسب الرغبة «كل من اقترض في فترة ما قبل 30 مارس 2008»

أنهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية خلال اجتماعها أمس تقريرها بشأن ملف إسقاط فوائد القروض على المواطنين بالموافقة على إنشاء صندوق الأسرة وذلك بحضور

خالد مصطفى كامل

قدما شرحاً للجنة حول التنسيق والعمل الثنائي لصيانة العلامات الحدودية

«الخارجية البرلمانية» بحثت مع الجارالله والسفير العراقي الأحداث الأخيرة على الحدود



صالح طاهر مترشدا اجتماع اللجنة الخارجية

■ الفيلكاوي: وفد الخارجية أكد ترميم «106» نقاط حدودية بدءاً من السالمي غرباً إلى أم قصر شمالاً

■ مد العلامة الحدودية «الباب» من دون أي مشاكل وبحمية كويتية - عراقية مشتركة

المنزل. وذكر عن وفد الخارجية قوله أن العمل لم يكن قائماً هناك «لكنهم كانوا يمشون الأرض للعمل مستقبلاً إلى أن تكون الحكومة العراقية قد التفت مع أصحاب المنازل لأحلالها وإيوائهم في منازل أخرى».

وأضاف أن هناك من أثار إشاعة بأن الجرافات الكويتية أتت لهدم البيوت «ولهذا قام الأهالي بالثورة على العاملين وعلى الخراس من الجانبين الكويتي والعراقي وأخذوا يرشقونهم بالحجارة فقام الجانبان بإطلاق النار في الهواء للفريق المتظاهرين ولم تكن هناك أي إصابة والحمد لله».

وأوضح فريق الخارجية أن منازل العراقيين قريبة من الحدود الكويتية ووجودها يشكل خطراً أمنياً للحدود «هذا اتفاق الطرفان على أن يتم بناء 200 وحدة سكنية تبعد ثلاثة كيلومترات عن الحدود وهدم كل المنازل القريبة من الحدود وإيواء أهلها في هذه المنطقة ويتم الإهتمام من المناطق الحدودية».

وأكد الفيلكاوي نقلاً عن وفد الخارجية كان مع السفير العراقي لدى الكويت محمد بحر العلوم الذي شرح للجنة ما جرى من وجهة نظر الجانب العراقي مؤكداً أن ما قدمه بحر العلوم للجنة «لم يختلف عما ذكره وفد الخارجية» ما يعني اتفاق الطرفين الكويتي والعراقي على ما جرى أخيراً من أحداث على الحدود الكويتية - العراقية.

ونقل الفيلكاوي عن السفير بحر العلوم تأكيد بحرس حكومة بلاده على إنهاء موضوع الحدود بين البلدين الشقيقين «وهذا شيء يشكرون عليه».

بين النقطتين الحدوديتين «80 و 90» بعض المزارع العراقية التي قامت الكويت بتعويض مالكيها

الخط المستقيم بين النقطتين «104 و 105» في منطقة أم قصر يمر بمحاذاة ثلاثة منازل

لدى الامم المتحدة ليمت تعويضهم فيما بعد وتم للضي قدما في إنشاء مستقيم بين النقطتين الحدوديتين

هناك من أثار إشاعة بأن الجرافات الكويتية أتت لهدم البيوت ولهذا قام الأهالي بالثورة على العاملين



جانب من اجتماع اللجنة

ناقشت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية في اجتماعها اليوم مع وفد وزارة الخارجية برئاسة وكيل الوزارة خالد سليمان الجارالله وسفير جمهورية العراق لدى دولة الكويت محمد بحر العلوم الأحداث الأخيرة على الحدود الكويتية - العراقية.

وقال ممثل اللجنة النائب طاهر الفيلكاوي في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع أن اللجنة بحثت في اجتماعها الأحداث الأخيرة مع كل من وفد وزارة الخارجية برئاسة وكيل الوزارة الجارالله ومع السفير العراقي بحر العلوم.

وأوضح أن الوكيل الجارالله قدم للجنة شرحاً وأفقاً للمخططات المرفوعة حالياً في ترسيم الحدود بين الكويت والعراق وبين أن مساحة تلك الحدود تبلغ نحو «205» كيلو مترات في إشارة إلى التنسيق والعمل الثنائي الذي قامت الخارجية الكويتية مع الخارجية العراقية على ترسيم هذه الحدود ووضع العلامات الحدودية.

ونقل الفيلكاوي عن الوكيل الجارالله تأكيد به ترميم «106» نقاط حدودية بدءاً من السالمي غرباً إلى أم قصر شمالاً ومد العلامة الحدودية «الباب» من دون أي مشاكل وبحمية عراقية كويتية مشتركة.

وقال أن وفد وزارة الخارجية إلى اللجنة التي على ما قدمه الجانب العراقي في ترسيم تلك العلامات «إلى أن وصلوا إلى نقطة الخلاف وهي ما بين نقطتي 104 و 105» الحدوديتين». ونقل الفيلكاوي عن وفد وزارة الخارجية توضيحه للجنة أنه طبقاً للقرار الأممي «833» بالنسبة للنقاط الحدودية «يجب أن تكون المسافة ما بين النقطة والتي تليها واضحة بصرياً ولا يكون هناك سائر يمنع ما بين النقطتين، مضيفا أن «ما حصل أن هناك بين النقطتين الحدوديتين 80 و 90» بعض المزارع العراقية التي قامت الكويت بتعويض مالكيها وإيذاء الأموال

أقرت منح تراخيص المحلات التجارية بما لا يتعارض مع قانون الشركات الصانع: «التشريعية» وافقت على منح الجنسية لأبناء المطلقة من أجنبي

المطلقة من أجنبي الجنسية الكويتية. وبين الصانع أنه تمت إحالة المقترح بشأن منح إجازة مدفوعة الأجر لمدة 60 أيام لقوة الشرطة إلى اللجنة المختصة. وأخيراً وافقة اللجنة على الاقتراح المقدم في شأن دعم الإغلاف.

قال النائب يعقوب الصانع عقب اجتماع اللجنة التشريعية أنه تمت الموافقة على اقتراح بقانون في شأن منح تراخيص المحلات التجارية بما لا يتعارض مع قانون الشركات وقانون التجارة. وكذلك الموافقة جزئياً بشأن الاقتراح بقانون في شأن إعطاء أبناء الكويتية

أكد أنهم يتعرضون لمضايقات ومشكلات كثيرة الحسيني والدوسري زارا طلبتنا في المملكة الأردنية

مزيرة والوضع بالنسبة لهم مأساوي مشيراً أنهم يتعرضون لمشاكل كثيرة ومضايقات وأمر الإضطهاد والتمييز العنصري وأضاف الحسيني أن لغة التعاون مفقودة نوعاً ما مع المسؤولين المتواجدين مع الطلبة.

وطالب بضرورة الوقوف على معاناة هؤلاء الطلاب وحل جميع مشاكلهم.

مصطفى كامل

أكد النائب مشاري الحسيني أنه قام والنائب حماد الدوسري بزيارة للطلبة الكويتيين الدارسين في المملكة الأردنية الهاشمية بناء على طلبهم. وكشف الحسيني أن عدد طلبة الكويت في الأردن يقارب 7 آلاف طالب لافتاً أن حالتهم

خلال اجتماع لجنة حماية المال العام

الحريجي: الفريق الحكومي قدم عرضاً متكاملاً عن صفقة «الداو» منذ بدايتها

التي قام بعرض «برزنتيشن» منذ بداية فكرة الصفقة حتى الإنهاء وهي فترة ما بين 2006 إلى 2006 وأضاف أنه تم طلب العديد من الكتب والمراسلات الخاصة والمتعلقة بمسودات العقود، مشيراً إلى أن فريق ديوان المحاسبة حضر الاجتماع وتم الاستماع لملاحظاتهم.

أكد مقرر لجنة حماية المال العام النائب سعود الحريجي أن اللجنة عقدت اجتماعها أمس حول تجاوزات صفقة الداو وقد حضر الاجتماع وزير النفط هاني حسين وفريق وزارته وبين الحريجي أن أعضاء اللجنة طرحوا مجموعة من الأسئلة خلال الاجتماع ونمت الإجابة عليهم من قبل الفريق الحكومي

التميمي: الكويتيات المتزوجات من بدون تعانين عدم الإنصاف

جرمان ابناهن وأزواجهن من حقوق المواطنة ولذلك يجب على ديوان الخدمة المدنية والتأمينات اقرار هذه الحقوق بدلاً من استمرار حرمان المواطنة منها. لافتاً إلى أن لجوء أي كويتية للقضاء يمكن تلزم من خلاله هذه الجهات بمنحها تلك الحقوق الدستورية والإنسانية فلاداعي للمطالبة في منح هذه الامتيازات التي يجب أن تقر من خلال النظم واللوائح الداخلية للجهات ولا ستكون مضطرين لتعديل هذه القوانين من خلال قبة عبدالله السالم. مشدداً: يجب على المسؤولين في هذه الجهات النظر لهذه القضية الإنسانية والدستورية بعين الإنصاف وعرضاً هذا الموضوع كنظرهم للتمسك بكراسيهم التي يشعلونها منذ أربع قرن.

نائب النائب عبدالله التميمي ضرورة الالتفات للمرأة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي البدون وذلك عبر إنصافها في العديد من الامتيازات التي يحصل عليها شقيقتها الكويتية. وقال التميمي في تصريح صحافي أن هناك آلاف الكويتيات المتزوجات من غير كويتين «بدون» وفرست عليهن الظروف تحمل معاناة الحياة وعدم التمتع بالامتيازات التي يحصل عليها المواطنون من الرجال، بينما لا يحصلن على تلك الحقوق ومن مواطنات ساوي الدستور الكويتي بينهن وبين المواطنين.

وأوضح أن الكويتية محرومة من العلاوة الزوجية وبيد الإيجار وعلادة الأطفال بسبب زواجها من غير المواطنين متسائلاً ألا يكفي